



S.O.L.I.D.E

٢٩ حزيران ٢٠٠٣

فاجعة جديدة في قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية:
الى متى ينتظر المجتمع الدولي وحكومتنا سوريا ولبنان قبل أن يتحملوا المسؤولية؟

جوزيف أميل حويس، شاب لبناني وقع ضحية الاعتقال الاعباطي في السجون السورية على أثر حادث تصادم على طريق زهور الشوير - بولونيا بين سيارته العمومية وسيارة جيب تابعة للواء ٦٢ في الجيش السوري في حزيران من العام ١٩٩٢. اعتقل في لبنان ثم نقل بشكل مخالف للقوانين اللبنانية والدولية الى السجن في سوريا وحوكم من قبل المحكمة العسكرية الأولى في دمشق.

كما كان مصير جوزيف زغيب وعادل عجوري ورضوان ابراهيم من قبله وحالات غيرها علمنا بها وحالات لم نعلم بها، جوزيف حويس وبشكل مفاجيء توفي في سجن دمشق المركزي وتم تسليم جثته بعد ستة أيام على موته في صندوق مقفل الى الأهل في مستشفى تل شبحا - زحلة يوم الأربعاء ٢٥ حزيران ٢٠٠٣، ودفن في مسقط رأسه بشكل سريع قرابة منتصف ليل نفس النهار.

لم يذكر أحدا من السلطات السورية واللبنانية أن جوزيف حويس توفي في المعتقل، وكما دائما، تم التعاطي مع هذا الملف كأنه عملية "تهريب"؛

فالاعتقال "تهريبية" والسجن "تهريبية" حتى الموت والدفن "تهريبية" وكأن هؤلاء اللبنانيين ليسوا بشرا تنطبق عليهم الحقوق والقوانين التي ترعى شؤون البشر.

"دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين - سوليد" أعربت في مناسبات عديدة كان آخرها المؤتمر الصحفي المشترك مع مؤسسة حقوق الانسان والحق الانساني - لبنان وسوليدا - فرنسا في ١١ حزيران ٢٠٠٣ عن قلقها العميق على مصير المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية خاصة الحالات المرضية منها مثل حالة جوزيف حويس الذي كان يعاني من مرض الصرع الكبير. كل التقارير التي نملكها تشير الى أن المعتقلين يعيشون ظروفًا صعبة وخطيرة، من هنا خوفنا الدائم أن يكون الموت وحده هو الحل الذي تتوخاه حكومتنا سوريا ولبنان للتخلص من هذا الملف.

إننا نسأل وبصوت صارخ، هل ينتظر المجتمع الدولي المزيد من حالات الموت قبل أن يتحرك؟ وماذا ينفع التحرك بعد أن يموت من ما زال على قيد الحياة؟